

أما حصة المحلات والمؤسسات الحرفية والصناعية الآلية فلم يتجاوز ٢٤٤ مؤسسة من بين ٥٨١٣ مؤسسة ، أي ٤.١٪ منها . في حين توزعت بقية الشركات والمؤسسات على أعمال التجارة والخدمات المختلفة .

إن السياسة الكولونيالية البريطانية قد أرسيت نموذجاً خاصاً من التطور التبعي في الأردن ، فإذا كانت اقتصاديات البلدان التابعة قد انتهت ببروز فرع اقتصادي قائد ومسيطر على الاقتصاد كاستخراج النفط أو أحد المعادن أو المحاصيل الزراعية وتصديرها فإن بريطانيا قد جعلت من جهاز الدولة والجيش ما يقوم بمقام القطاع الاقتصادي الرئيسي والمسيطر ، ومن حوله ويفضل تطوره كانت تنهض قطاعات اقتصادية أخرى كالتجارة والخدمات المختلفة . وبسبب هذا النمط من التطور المشوه كانت تتراجع القطاعات الإنتاجية التقليدية وبسببه لم يكن ثمة فرص لتطور الصناعة أو أي قطاع إنتاجي حديث في البلاد . إذ إن هذه القطاعات كانت ذات أهمية هامشية ، وهي تنمو بضعف شديد وفق حاجات هذا الاقتصاد الممول من الخارج ، والذي لا يحتاج إلى قاعدة إنتاجية محلية .

كانت السيطرة الكولونيالية وفق النموذج الكولونيالي التقليدي حتى مع اعتمادها مبدأ تطور فرع إنتاجي واحد تنتهي إلى خلق قطاع اقتصادي حديث يحيط بهذا الفرع ، إلى تطوير معين للقوى المنتجة وإلى خلق طبقة عاملة حديثة تعمل في هذا الفرع الإنتاجي وفي القطاعات الحديثة المحيطة به (بعض الصناعات والموانئ والمرافق الحديثة . الخ) ، لكن نمط التطور الخاص بالأردن لم يكن يقود إلى هكذا وضع . فالسيطرة الكولونيالية في الأردن لم تكن تحتاج حتى لوجود قوات عسكرية كبيرة في البلاد (كما في العراق أو فلسطين مثلاً) لأن الدولة والقوات المحلية كانت تقوم مقامها . وبالتالي لم تكن بحاجة حتى إلى إيجاد مؤسسات يضطر إليها أي وجود عسكري كبير من ورش التصليح والصيانة ، والمشاغل التي تزود القوات بالاحتياجات الضرورية . وهكذا لم تتكون في البلاد طيلة عقود ثلاثة من السيطرة البريطانية ومن نشوء الدولة في الأردن المقومات المادية للنهوض الاقتصادي وللتحرر الوطني .

إن عدداً من السمات الخاصة بالتطور الكولونيالي للبلدان المستعمرة كانت ضعيفة أو معدومة في الأردن :

- فالأردن لم يشهد مثلاً نمو قطاع أجنبي كبير في مجالي استخراج الخامات المعدنية وغير المعدنية والزراعة ، على الرغم من وجود هذه الخامات ، بينما عملت الشركات الأجنبية أساساً في التعهدات وشق الطرق والتجارة وعلى نطاق ضيق ومحدود في الصناعة (صناعة التبغ ، استخراج الفوسفات) .

- لم يشهد الأردن تطوراً في القاعدة الهيكلية الأساسية Infrastructure التي من شأنها ربط البلاد بالشبكة المناسبة من الطرق والمواصلات الداخلية ومن